

تحليل دور استراتيجية الرملة وأثرها في تطوير القدرة الائتمانية دراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة (2002-2015)

محمد شعبان حسن* و داليدا داود بطرس**

*قسم الأقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كوردستان-العراق

**قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كوردستان-العراق

(تاريخ استلام البحث: 15 ايار، 2019، تاريخ القبول بالنشر: 1 ايلول، 2019)

الخلاصة

تناولت الدراسة الحالية تحليل العلاقة والتأثير بين استراتيجية الرملة المصرفية وبين القدرة الائتمانية، في إطار عينة من المصارف الأهلية العراقية ضمن القطاع المصرفي. وتهدف هذه الدراسة الى محاولة التعرف على مدى ممارسة المصارف الأهلية العاملة في العراق لأستراتيجية الرملة أو زيادة رأس المال، ومدى تأثيرها على تطوير الخدمات الائتمانية المصرفية من خلال تحليل واقع العمل المصرفي الخاص في العراق، والتعرف على حجم الأئتمان الممنوح من قبل تلك المصارف. ومن أهم أستنتاجات هذه الدراسة وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي لمتغير الرملة في متغير القدرة الائتمانية بالنسبة للمصارف المبحوثة. وخلص البحث إلى نتيجة مفادها أن زيادة رأسمال المصارف له أثر إيجابياً على نتائج القدرة الائتمانية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة مقترحات من أهمها إنه يجب على المصارف دراسة أساليب الرملة وأتباع أفضل الأساليب التي تزيد من رأس المال المصرفي. الكلمات المفتاحية: الرملة، الخدمات الائتمانية، المصارف الأهلية، النظام المصرفي.

المقدمة

المصرف في تقديم الخدمات الائتمانية، إذ يعد الأئتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. فمن خلال العلاقة التي تربط بين استراتيجية الرملة والأئتمان المصرفي تزداد إمكانية المصرف في تحقيق النمو والتوسع ودخول أسواق جديدة وتقديم خدمات متنوعة وحديثة لم يسبق وأن قدمتها المصارف سابقا من أجل زيادة أرباحها والحفاظة على مكانتها في السوق المالي وبهدف تحقيق النجاح والتميز والبقاء، وهذا يساعد في حماية المصرف من التعرض إلى مخاطر عدم القدرة على السداد، واحتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة.

يفرض العمل المصرفي الحديث والتطورات الجديدة على الساحة المصرفية تبني أستراتيجيات مصرفية جديدة تحاكي ما هو مطبق في الدول الأخرى، وتعد أستراتيجية الرملة واحدة من أهم هذه الأستراتيجيات إذ تلجأ المصارف الى زيادة رؤوس أموالها من خلال رملة جزء من الأرباح والأحتياطيات المتوافرة لديها لمساندة المراكز المالية لهذه المصارف، ولذلك يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي لأي نظام اقتصادي في أي بلد ولكون المصارف الأهلية العراقية ذات دور كبير في اقتصاد البلد، ولذلك يجب على المصارف أن تتبنى أستراتيجيات ووسائل حديثة من أجل تطوير عملها وزيادة قدرتها في تقديم الأئتمان المصرفي، لذلك تعمل المصارف على زيادة رؤوس أموالها من خلال إتباع أستراتيجية الرملة التي تزيد من قدرة

الرسمة من خلال زيادة قدرة المصارف في تطوير الخدمات الأتثمانية التي تقدمها الى الزبائن وبالتالي زيادة ربحية المصرف حيث تقلل من مخاطر عدم القدرة على السداد وتزيد من ثقة المودعين بالمصرف، وتزيد من قدرة المصارف في تقديم خدمات أئثمانية لم يسبق وأن قدمتها المصارف التقليدية بالتالي تعزيز التنافسية لديها.

3. أهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

- أ. التعرف على ماهية الرسمة المصرفية وأساليبها المطبقة في المصارف التجارية العراقية.
- ب. التعرف على قدرة المصارف التجارية العراقية وأسباب خفض الخدمات الأتثمانية.
- ت. بيان المتغيرات التي لها دور معنوي في التأثير على أئثمانية الرسمة للمصارف التجارية العراقية عينة البحث.

4. فرضيات الدراسة:

إن تبني أئثمانية الرسمة في المصارف الأهلية العراقية ساهم وبشكل إيجابي في تطوير الخدمات الأتثمانية التي تقدمها هذه المصارف. وتم صياغة الفرضية الرئيسية بالشكل الآتي:

- هناك علاقة تأثير معنوي بين أئثمانية الرسمة وتطوير القدرة الأتثمانية للمصارف.

ويشتق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- تؤثر أئثمانية الرسمة المصرفية تأثير معنوي إيجابي في زيادة قدرة المصرف على منح الأئتمان النقدي.
- 2- هناك علاقة تأثير معنوي موجب بين أئثمانية الرسمة المصرفية ومنح القروض والتسليفات.
- 3- هناك علاقة تأثير معنوي موجب بين أئثمانية الرسمة وخصم الأوراق التجارية.

5. عينة البحث وحدوده: تمثلت حدود موضوع البحث بمحورين المحور الأول يتمثل بالرسمة أما المحور الثاني فيتمثل بالقدرة الأتثمانية للمصارف. حيث امتدّت الحدود الزمانية

ولغرض توضيح موضوع البحث تم تلخيصه في ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول: منهجية البحث. بينما وضع المبحث الثاني الجانب النظري. كما وتضمن المبحث الثالث الجانب العملي الذي تضمن التحليل الإحصائي الذي يوضح دور أئثمانية الرسمة في تطوير القدرة الأتثمانية للمصارف الأهلية العراقية. كما ولخص أهم الأستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول

منهجية البحث

1. مشكلة البحث: تتجلى مشكلة البحث من واقع

المشاكل التي تتعرض لها المصارف الأهلية العاملة في العراق لكون هذه المصارف ومنذ تأسيسها لم تساهم مساهمة فعالة في نمو الأقتصاد الوطني من خلال محدودية خدماتها الأتثمانية (البنك المركزي العراقي، 2012، 32)، وذلك يرجع إلى أسباب عديدة ومن أهمها نقص رأسمالها وعدم قدرتها على سداد الألتزامات تجاه المودعين والدائنين المقرضين للمصرف في بعض الأحيان، لذلك أجبر البنك المركزي العراقي المصارف العراقية على تبني أئثمانية الرسمة أي زيادة رأس المال المصرفي من أجل زيادة قدرة المصرف في تقديم الخدمات الأتثمانية، لذلك فإن مشكلة الدراسة تحاول الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

- هل تمثل أئثمانية الرسمة المصرفية خيار حيوي مهم لتطوير القدرة الأتثمانية؟

2. أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في تحديد دور

الأستراتيجيات المالية والمصرفية المختلفة ومنها أئثمانية الرسمة في تطوير القدرة الأتثمانية في المصارف التي تسعى دائماً وراء التميز والتفوق لتحقيق اهدافها المختلفة ولضمان أستمرار العمل في ظل الظروف الأقتصادية القائمة، حيث يعد هذا الموضوع حيوياً وحديث نسبياً يتعلق بما تتخذه المصارف الأهلية من إجراءات في زيادة رأسمالها أو مايسمى بأئثمانية

بهدف دعمه وزيادته ليكون كافياً لتغطية أية مخاطر يتعرض لها المصرف خاصة المخاطر الائتمانية ولمواجهة المنافسة الشديدة في السوق المصرفي والوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقاً لمعايير لجنة بازل ٢ التي تهدف إلى دعم رأس المال (الطائي، 2010: 84).

ولقد عرف (مركز المشروعات الدولية، 2003: 10) الرسملة بأنها "خطة وعمليات تتضمن التغيير في هيكل رأسمال المنظمة المالية"، وتتضمن خطة الرسملة عمليات شراء الأسهم بأساليب متعددة وفق نظام لتوفير السيولة، أو عمليات كبيرة لبيع الموجودات، وغالباً ما تتطلب عمليات زيادة رأس المال موافقة المساهمين قبل تنفيذها.

ويقصد (المحيسن، 2006: 12) بالرسملة بأنها " ذلك التصرف القانوني الغير عشوائي الذي يتم بموجبه تعديل عقد المنظمة المالية، بزيادة رأس مالها، بعد التأسيس أثناء حياة المنظمة سواء كانت شركة أو مصرف، وذلك وفقاً للأساليب والإجراءات التي يحددها قانونه"، يبين هذا التعريف إن رأس المال يمثل خطة مقصودة بزيادة رأس المال من أجل بناء حياة المنظمة وفق خطوات مدروسة.

لقد عرف (الرحوي، 2015: 1) الرسملة بأنها " عملية رفع رأسمال المصارف المستهدفة، وتعتمد هذه العملية على التمويل من خلال ضخ الحكومة للأموال في المصرف أي في الأزمات والأوقات العادية، ويتم ذلك إما بالتأميم بصورة مباشرة من خلال قيام المصرف بإصدار أسهم تشتريها الحكومة أو من خلال أكتتاب عمومي يقلص شيئاً فشيئاً من حضور الدولة في البنك العمومي"، ويركز هذا التعريف إن عملية الرسملة في المصارف تتم بدعم حكومي.

يمكن تلخيص التعاريف السابقة للرسملة بأنها " استراتيجية طويلة الأجل تركز على عملية تغيير رأس المال في المنظمات المالية باتجاه الزيادة، من خلال إصدار الأسهم والأكتتاب بها، ورسملة الأرباح".

للداسة للمدة (2002-2015) حيث تم الاعتماد على البيانات المحصورة في هذه المدة، أما الحدود المكانية للبحث، فقد تحددت بعشرة من المصارف الأهلية العراقية وهي (مصرف بغداد، والمصرف التجاري العراقي، ومصرف الأستثمار العراقي، ومصرف الشرق الأوسط، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف الأئتمان العراقي، ومصرف دار السلام، ومصرف بابل، ومصرف سومر التجاري، ومصرف الخليج التجاري).

6. أساليب التحليل: اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي، والأسلوب القياسي (التحليل الإحصائي) باستخدام برنامج ال Spss، للتوصل إلى علاقة الارتباط والتأثير بين استراتيجية الرسملة و القدرة الائتمانية للمصارف المبحوثة.

المبحث الثاني

الجانب النظري

أستراتيجية الرسملة ومتطلباتها ودورها في تطوير القدرة الائتمانية

أولاً: مفهوم أستراتيجية الرسملة The concept of capitalization strategy.

الإستراتيجية في قطاع الأعمال تعني "خطة عمل طويلة الأجل ترمي إلى تحقيق هدف المنظمة، وتشمل جميع قطاعات وإدارات المنظمة، وإختيار الأسواق المستهدفة وتطوير مزيج من سياسات التسويق المناسبة لكل منها، وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف" (يونس، 2008: بدون رقم الصفحة).

أما مفهوم الرسملة يشمل تغيير رأس المال، حيث تركز الدراسة الحالية على تغير رأس المال باتجاه الزيادة في المصارف المبحوثة، ويعد رأس المال أحد أهم العناصر التي يركز عليها العمل المصرفي إذ يمثل خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين وتأمينها تجاه أية خسائر قد تتعرض لها المصارف، كما يمثل عنصراً مهماً لزيادة ثقة المودعين بالمصرف ويزيد من قدرة المصرف في البقاء والاستمرار والمنافسة، ولهذا تسعى المصارف بشكل مستمر إلى زيادة رأس المال بطرق متعددة

من السياسات المالية التي يطلق عليها بالتمويل الخارجي (صالح وآخرون، 2009: 9) و (الحسيني والدوري، 2003: 95) و (شعبان، 2011: 4)، (المولى، 2004: 11).

وبالرغم من الأهمية التي يتصف بها هذا الأسلوب إلا أن هناك أعتقادات موجهة له مثل انخفاض أسعار أسهم المنظمة في السوق وتحمل المنظمة تكاليف الإصدار ودخول مساهمين جدد، مما يؤدي إلى إضعاف القوة التصويتية للمساهمين القدماء (الحسيني والدوري، 2003: 83).

4. تحويل السندات إلى أسهم Conversion of Bonds into Shares

شرعت الكثير من المنظمات المصرفية في السنوات الأخيرة إلى تحويل السندات إلى أسهم عادية بغرض زيادة رأس مالها ويتم ذلك باستبدال هذه السندات بعدد محدد من الأسهم أي يصبح الدائن مشاركاً في رأس المال، وغالباً ما يكون سعر التحويل أعلى من سعر السوق وعادة ما يكون سعر الفائدة على هذا النوع من السندات أقل من سعر الفائدة على السندات العادية لان الدائن قد يحقق أرباحاً رأسمالية نتيجة عملية التحويل إلى أسهم، ويحقق هذا الأسلوب ميزة توفير تكاليف الفوائد التي ستدفع في المستقبل على السندات (الحسيني والدوري، 2003: 95) و (شعبان، 2011: 4).

5. الأندماج المصرفي Banking Merger

والأندماج المصرفي بشكل عام هو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد، ودوافع الأندماج كثيرة أهمها تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية (معهد الدراسات المصرفية، 2010: 2). ومن أهم دوافع الأندماج المصرفي الأخرى الوفاء بمتطلبات الملائمة المصرفية وفق معايير لجنة بازل حيث يعد تطبيق معايير كفاية رأس المال من ضمن الدوافع الأساسية نحو تزايد الميل إلى إحداث المزيد من الإندماج المصرفي، فقد تلجأ بعض المصارف وخاصة الصغيرة التي لا تملك القدرة على أستيفاء الزيادة الجديدة في رأس المال التي تفرضها السلطات النقدية الى عملية الاندماج مع مصارف اخرى قوية قادرة على اكتساب

ثانياً: أساليب الرسملة (أساليب تغيير رأس المال المصرفي باتجاه الزيادة) Capitalization methods

هناك أساليب متعددة لتغيير رأس المال المصرفي أو مايسمى بإعادة الرسملة ويمكن إيجازها بالآتي :

1. تحسين هوامش الربحية Improving Profitability Margins

تتمثل ربحية المصرف بالفرق بين إيراداته ونفقاته فكلما سعت إدارة المصرف إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة أرباح المصرف، حيث إن زيادة ربحية المصرف تساعد في زيادة رأسماله أي إن زيادة الربحية يمكن أن تشكل إضافة إلى رأسمال المصرف، (صالح وآخرون، 2009: 9) و (الحسيني والدوري، 2003: 95) و (شعبان، 2011: 4)، (المولى، 2004: 11).

2. احتجاز الأرباح Retained Earning

تلجأ بعض الإدارات إلى احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة والتي تمثل جزء من الفائض القابل للتوزيع وإضافتها إلى حساب مستقل يطلق عليه بالاحتياطات وعندما يزداد حجمها تلجأ المصارف إلى إجراء عملية الرسملة أي إضافة جزء أوكل هذه الاحتياطات إلى رأس المال، وتقوم المنظمة المالية بتوزيع أسهم مجانية أو أسهم المنحة بدلاً من التوزيعات النقدية للأرباح على المساهمين، وهي ببساطة تحويل دفترتي من حساب الأرباح المحتجزة إلى حساب أسهم رأس المال، حيث تعد توزيعات الأسهم بدلاً من التوزيعات النقدية على حملة الأسهم مؤشراً على قدرة الشركة على تحقيق المزيد من الأرباح (الجميل والعبادي، 2005: 45).

3. إصدار أسهم جديدة Issuing New Shares

يتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدماء أو طرحها لمساهمين جدد للأكتتاب فيها. ويمكن هذا الأسلوب المصارف من الحصول على موارد مالية جديدة وتعد هذه الاستراتيجية

الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصوصة والتي يمكن تحويلها الى نقد عند الحاجة، وتساعد هذه الاحتياطات في دعم الاحتياطات الاولية، وتساهم في تحقيق بعض الارباح للمصرف.

ت. النقد في الصندوق

يتضمن النقد في الصندوق النقود وأشباه النقود وموجودات مالية ذات سيولة عالية ضمن فترة أستحقاق قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإصدار والذي يكون ذات مخاطر منخفضة، ويستخدم النقد في الصندوق لإدارة الألتزامات القصيرة الأجل للمصرف، حيث يقاس النقد وشبه النقد بالتكلفة المطفأة ضمن بيان المركز المالي (البنك المركزي العراقي، 2010: 13).

ثالثاً: مفهوم الأئتمان **The Concept Credit of**

الأئتمان Credit مأخوذ من Creditum هي كلمة لاتينية قديمة تعني الثقة، إذن فالأئتمان يعني الثقة، (مامندي، 2012، 84). ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين فترة من الزمن يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها، فالأئتمان المصرفي يمثل عملية صحية ومنتجة للمصرف (Rothbard, 2008: 76).

وعرف (الحشاد، 2003: 39) الأئتمان بأنه " المبلغ الذي يمنح بالكامل مرة واحدة ويتم سداه بالكامل، أو على شكل أقساط في مواعيد أستحقاق محددة قد تكون سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية حسب حجم القرض وفترة سداه أو يمنح على شرائح، وتخصم الفائدة من قيمة القرض ليتسلم المقترض صافي القيمة، أو تحسب الفائدة على كل فترة مع أستحقاق الأقساط، وتسدد الفائدة مع كل قسط، ويمنح عادة القرض لتمويل الموجودات الرأسمالية وتتسم طبيعته بأنه متوسط أو طويل الأجل.

ثقة المصارف العالمية والمستثمرين الدوليين، وهذا يحافظ على سلامة المصرف ويقلل من تعرضه لمخاطر عدم القدرة على السداد، و يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد، ويساعد المصرف في الأنتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل، وتعمل بعض المصارف على الأقتراض من أجل زيادة قدرتها على الأندماج المصرفي وزيادة إمكانياتها لكي تقوم بعملية الرسملة (التوبي، 2007: 65) و (Market Intelligence,) (2016: 8).

6.6 الأحتياطات في المصرف **Reserves in the Bank**

الاحتياطات عبارة عن مبالغ تم استقطاعها من قبل المصرف على مر السنين من أرباحه المتحققة خلال هذه الفترة.

و ينقسم الاحتياطي إلى قسمين (أبو حمد، 2002: 203) و (عبد الله، 1999: 244):

أ. **احتياطي قانوني**: يكون المصرف ملزماً بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص للمحافظة على حقوق المودعين، حيث يحدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني، أو بحكم الأعراف و التقاليد المصرفية السائدة، ويسمى هذا النوع بالأحتياطات الأولية **Primary Reserves** ويكون هذا النوع من الأحتياطات بشكل موجودات نقدية (النقد بالعملة المحلية والعملة الاجنبية بالصندوق) والتي تمثل الاموال الموجودة في خزائن المصرف التجاري بشكل نقد سائل، والودائع لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى.

ب. **احتياطي خاص**: يقوم المصرف بتكوينه اختياريًا بهدف دعم مركزه المالي و زيادة ثقة عملاءه فيه، وتسمى بالأحتياطات الثانوية **Secondary Reserves** وتشمل الاستثمارات قصيرة الاجل وغالبا ماتشتمل على

- **المبلغ:** وهو مبلغ الأئتمان المتفق عليه من قبل المقرض والمقترض.
- **سعر الفائدة:** وهي النسبة التي يدفعها المقرض إلى المقترض مع مبلغ القرض في نهاية مدة القرض.
- **الفترة الزمنية:** وهي مدة القرض المتفق عليها بين المقرض والمقترض والتي بأنتهاءها يسترجع المقرض مبلغ القرض والفوائد من المقترض.

رابعاً: تصنيف التسهيلات الائتمانية Credit Classification

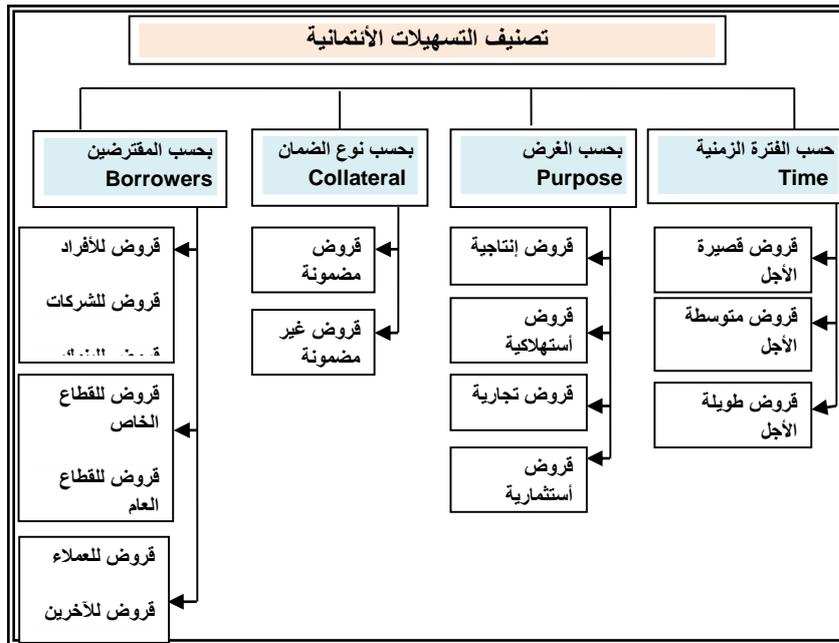
تختلف القروض على حسب آجالها، وتبعاً للمقترضين، والأغراض التي تستخدم فيها، والضمانات المقدمة، وبالتالي تبويب القروض تبعاً لذلك يسهل على المصرف تتبع نشاطه وبمعرفة الأنشطة التي أدت إلى تقدمه أو تأخره، ومقارنة أنواع نشاطه بما تقدمه المصارف الأخرى، وفيما يلي يمكن توضيح أنواع القروض المصرفية كما موضح في الشكل (1)، (عيسى، 2010، 52) و (السماح، 2005: 20) و (عبد الله والطراد، 2006: 168) و (Sangale &Salve، 2013: 36) و (Mulani، 2013: 36)

وعرف (طه، 2005: 73) الأئتمان بأنه " أقدم وأبسط صور الاعتماد المصرفي، وفيه تسلم النقود مباشرة إلى العميل أو تقيد في الجانب الدائن لحسابه، بوجود عقد قرض عادي يتضمن بيان الفوائد والعمولة وميعاد الرد، وقد يكون مضموناً بتأمينات كالرهن أو الكفالة، أو غير مضمون يمنح للعميل بمراعاة أمانته.

ولقد عرف (شاهين، 2010: 8) الأئتمان المصرفي بأنه " عبارة عن سلسلة واضحة نسبياً لأنشطة تتضمن الحصول على القرض والتي تقود إلى نجاح أو عدم نجاح إسترداد القرض.

لقد لخص الباحث من التعاريف السابقة بأن الأئتمان يمثل " مبلغ من المال يمنح من قبل طرف يدعى بالدائن إلى طرف آخر يدعى بالمدين خلال فترة زمنية معينة متفق عليها من قبل الطرفين، على أن يقوم المدين بإسترجاع مبلغ المقترض إلى الطرف الدائن في تاريخ الأستحقاق مع الفوائد المترتبة عليها". ومن هذا التعريف يمكن أن نستخلص أركان الأئتمان (عناصر الأئتمان) وهي كالاتي:

- **الطرف الدائن (المقرض):** وهي الجهة مانحة القرض.
- **الطرف المدين (المقترض):** وهي الجهة طالبة القرض أي الجهة المستفيدة.



الشكل (1) تصنيف التسهيلات الائتمانية

خامساً: أساليب الأئتمان وأسس منح الأئتمان **Credit methods and credit granting principles**

هناك عدة أساليب يستخدمها المصرف في منح الأئتمان للعميل سواء كان العميل شخص طبيعي أو معنوي ومن أهم هذه الأساليب الآتي :

1. منح القروض و التسليفات **Loans and Advances**

تعد القروض والتسليفات من الوظائف المهمة التي تقدمها المصارف التجارية. حيث تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد الأموال في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، ويمنح هذا النوع إلى رجال الأعمال والمستثمرين بشكل كبير. أما التسليفات فتعتبر تسهيل ائتماني يقدمه البنك إلى الزبائن. وهو يختلف عن القروض بمعنى أنه يجوز منح هذا الأخير لفترة أطول. يتم منح سلف عادة لفترة قصيرة من الزمن. علاوة على ذلك، الغرض من منح السلف هو تلبية المتطلبات اليومية للأعمال (العلي، 2013: 149) و (معيوف، 2002: 184) و (البنك المركزي العراقي، 2007: 4).

2. منح الأئتمان النقدي **Monetary Credit**

الائتمان النقدي هو واحد من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل التي تمنحها المؤسسات المالية المصرفية، ويمنح الأئتمان النقدي للعميل على تعهدهم أو فرضية أسهمهم، ويتم توفير التسهيلات الائتمانية النقدية للحفاظ على رأس المال في المنظمة المالية، ويمكن للمقترض سحب الأموال حتى الكمية المسموح بها، و يتم فرض الفائدة على مبلغ القروض

المستخدمة فعلا ، (Sangale &Salve &Mulani, 2013: 36).

3. خصم الأوراق التجارية (الكبيالات) **Discount of Commercial Paper (Bills)**

تلجأ بعض المؤسسات التجارية عندما تقوم بعمليات البيع بالأجل لبعض عملائها مقابل كبيالات إلى خصم هذه الكبيالات لدى أحد البنوك، بمعنى إنها تحصل على النقود الحاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الكبيالة، أي التنازل عن كل أو بعض الفائدة التي حصلتها من العميل، ويقوم المصرف بالاحتفاظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها، ثم يقوم بتحصيل قيمتها إما من المنظمة التجارية التي قامت بالخصم أو من العميل مباشرة، ويستطيع المصرف بدوره إذا احتاج إلى النقود، أن يقوم بعملية خصم بعض الأوراق التجارية المضمونة لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة الخصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه هو (عبد الله، 1999: 256).

4. إصدار خطابات ضمان **Letter Warranty Issuance**

يمثل خطاب الضمان تعهد مكتوب يصدر من البنك بناءً على طلب شخصي يسمى (الأمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر يسمى (المستفيد)، إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ودون اعتداد بأية معارضة. يلتزم البنك بمقتضى خطاب الضمان وبمجرد إصداره ووصوله إلى المستفيد بوفاء قيمته للمستفيد متى طلب ذلك خلال المدة المبينة فيه، (طه، 2005: 80).

5. إصدار بطاقات الأئتمان **Issuing Credit Cards**

بطاقات الأئتمان عبارة عن وسيلة أئتمانية تحول حاملها بالشراء الآجل، فعندما تستخدم من قبل صاحبها بمنح الموافقة بتأجيل دفع المبلغ إلى وقت آخر، ويتم التبادل الحقيقي عندما يقوم صاحب البطاقة بدفع المبالغ المستحقة عليه إلى الجهة

المصدرة للبطاقة بشيك تنزل قيمته من حسابه الجاري لدى المصرف التجاري .

6. الأعمدات المستندية Documentaries :Credits

وتستخدم بغرض تسهيل التجارة الخارجية أي عمليات الإستيراد والتصدير وتسهيل شحنها، ويمتاز فتح الأعمدات عن القرض بأنه يتيح للعميل المجال لسحب المبالغ الموضوعة تحت تصرفه تدريجياً وبالقدر الذي تقتضيه حاجات تجارته، فلا يلزم بدفع الفوائد عن المبالغ التي لم يتم سحبها، حيث إن عقد فتح الأعمدات ملزم لجانب واحد هو البنك، بمعنى إن البنك ملزم بفتح الأعمدات، ولكن العميل لا يلتزم بأستعماله (طه، 2005: 76).

ويجب منح الأئتمان إستناداً إلى توافر عنصر الأمان لأموال البنك، والربحية، والسيولة (الياس والجميل، 2016: 63):

سادساً: دور الرسملة في تطوير القدرة الأئتمانية

لا يخفى أن تخصيص الموارد في المصارف التجارية بين السيولة النقدية والأستثمارات بأنواعها والقروض والأصول الأخرى يتطلب أولاً الأهتمام بزيادة حجم رأس المال بأعتبره العنصر الأول في الموارد الذاتية للمصرف التي يتعين تدعيمها بأستمرار بما يتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها أستخدامات البنك، وبما يتحقق معه سلامة الهيكل المالي للبنك أولاً، ومن ثم ضمان سلامة النظام المالي ككل، حيث إن فشل المصارف يؤدي إلى إلحاق الضرر بالنظام المالي (توفيق، 2011: 175).

لذلك قام البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف بوضع احتياطات كافية لمواجهة القروض المتأخرة التسديد أو الاستثمارات الرديئة أو لأغراض تعزيز متانة رؤوس أموالها (المشهداني، 2008: 9). حيث إن السياسة الإقراضية للمصارف تتأثر براس المال بسبب العلاقة القانونية بين مقدار راس المال والاحتياطي القانوني اللذان يمثلان صمام الأمان للودائع فإن توفر رأس المال بشكل متوازن يعطي للمصرف قدرة لإمتصاص مخاطر الخسائر التي تنجم بسبب منح

الأئتمان، وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين زيادة رأس المال (الرسملة) والقدرة الأئتمانية للمصرف، أي كلما زاد رأسمال المصرف تزيد قدرته في منح الأئتمان والعكس صحيح في حال أنخفاض حجم رأس المال المصرفي، (Dywar & Gould (2, 1999, & Lopez). وإن المصارف التي تحتاج إلى عملية الرسملة تتمثل في المصارف ذات الوضع المتدهور، والمصارف التي في طريقها إلى التدهور، والمصارف التي بلغت قمة التفوق والنجاح (الخطاب، 2009: 61).

وتعد السياسة الإقراضية من السياسات الهامة التي يبتناها المصرف بعد الدراسة والتحليل لمختلف مقوماته الداخليه ومنها (رأس المال الممتلك والودائع)؛ وذلك بسبب أهميتها في ممارسة الأنشطة المختلفة الإقراضية والإستثمارية حيث أن زيادتها يكون له تأثير إيجابي على المصرف إذا قام بأستثمارها وتوظيفها بالشكل الصحيح والناجح دون أن يعرض المصرف إلى أية مخاطر، حيث إن السلطة التشريعية وأسواق المال تتطلب زيادة رأسمال المصرف بشكل طفيف ويتوافق مع نمو القروض وموجودات المصرف الأخرى التي تتعرض إلى المخاطر، لذلك فإن الحذر من الخسارة سوف يزداد مع زيادة تعرض المصرف للمخاطرة، فالمصرف الذي يوسع قاعدة قروضه بشكل سريع يبدأ بإستلام مؤشرات من السوق واللجنة المشرفة (لجنة بازل) بأن زيادة منح القروض يجب أن يصاحبها زيادة في رأسمال المصرف (الفتلاوي والكروي والحמיד، بدون سنة: 136).

فكلما زاد رأس المال المصرفي ساعد على زيادة العمليات الأئتمانية في المصرف وزاد من قدرة المصرف على منح الأئتمان (Milton & Christian & Marcus, 2017: 4). فارتفاع تكاليف زيادة رأس المال (الرسملة) هذا يؤدي إلى انخفاض أحجام الإقراض وبالتالي ارتفاع أسعار القروض المصرفية وإذا أستمرت الحالة قد يقود إلى أزمة أئتمان (Klimenko & Pfeil & Rochet, 2015: 2)، فبالرغم من العلاقة التي تربط بين تغير رأس المال المصرفي بأتجاه الزيادة (الرسملة) وقدرة المصرف على منح الأئتمان، فالأئتمان

المبحث الثاني

الجانب العملي

المصرفي تصاحبه مخاطر تدعى بمخاطر الائتمان credit Risk والتي يعد رأس المال أحد أهم الأسباب في حدوثها، ولهذا السبب ركزت لجنة بازل 2 على أهمية إدارة المخاطر وتشجيع المصارف على تقييم المخاطر وإيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدى المصارف وممارسات إدارة المخاطر الحديثة مع إعطاء دور هام للسلطات الرقابية بشأن تفعيل نظام التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية والتأكد من صلاحيته وملائمته (الطائي، 2012: 93).

ولقد أخذت مقررات لجنة بازل بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية لبند الموجودات، وعليه فمن المتوقع أن يكون لمعيار زيادة رأس المال أثر مباشر على جوانب عديدة أهمها ربحية تلك المصارف، فالمصارف سوف تعمل على الاحتفاظ بمستوى رأس المال المطلوب دون إحداث خلل في ربحية المصرف وقدرته على المنافسة، وبشكل عام أصبحت زيادة قاعدة رأس المال مستهدفة من معظم المصارف، ويمكن تحقيق الزيادة في رأس المال المصرفي (الرسملة) من خلال النقد الموجود في خزائن المصرف، والأرباح المحتجزة التي تشكل جزء من الفائض القابل للتوزيع، والأحتياطيات (في الأجل الطويل)، والأندماج المصرفي، وتحقيق هامش الربح، وإصدار أسهم جديدة (على الرغم من إن زيادة إصدار أسهم جديدة قد يخفض من قيمتها أحياناً)، فكل هذه المتغيرات تساهم في عملية زيادة رأس المال المصرفي (الرسملة). أما القدرة الائتمانية للمصارف تكمن في الخدمات التي تقدمها تلك المصارف، ومن أهم تلك الخدمات: منح القروض والتسليفات، ومنح الائتمان النقدي، وخصم الأوراق التجارية، وإصدار خطابات ضمان، وإصدار بطاقات الائتمان، وفتح اعتمادات مستندية حيث أن متغيرات الرسملة تؤثر طردياً على متغيرات القدرة الائتمانية التي تم ذكرها أعلاه.

التحليل الإحصائي لدور استراتيجية الرسملة في تطوير القدرة الائتمانية للمصارف الأهلية العراقية

أولاً: تحليل علاقات الارتباط

لقد اعتمدت الباحثة في تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة على طريقة (Pearson) لتحليل بيانات الدراسة الحالية بالاعتماد على بيانات التحليل المالي لهذه الدراسة، وبينت نتائج التحليل مايلي:

1. المؤشر الكلي: تشير نتائج تحليل علاقة الارتباط لمتغيرات الدراسة على المستوى الكلي في الجدول (1) إن هناك علاقة ارتباط طردي قوي بين متغير الرسملة ومتغير القدرة الائتمانية في المصارف التجارية عينة الدراسة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (*0.658)، وبمستوى معنوية محسوبة بلغ (0.039) وهذه القيمة معنوية عند المستوى (0.05)، هذا يشير إلى وجود ارتباط طردي بين الرسملة والقدرة الائتمانية للمصارف الائتمانية المبحوثة، وعليه فكلما أزداد أتباع المصارف المبحوثة لأستراتيجية الرسملة يؤدي إلى زيادة القدرة الائتمانية للمصارف، والعكس صحيح

2. المؤشر الجزئي: يبين الجدول (1) تفاصيل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة الحالية على المستوى الجزئي الذي يشمل الأبعاد الفرعية للمتغيرات المستقلة الرئيسية، والتي تتضمن رأس المال، والأحتياطيات، والنقد في الصندوق، والفائض القابل للتوزيع، وعلاقتهم بالمتغير التابع المتمثل بالقدرة الائتمانية للمصارف التجارية المبحوثة، ولقد بينت نتائج التحليل الإحصائي علاقة الارتباط على المستوى الجزئي لمتغيرات الرسملة النتائج التالية:

- تشير علاقة الارتباط بين متغير الرسملة، ومتغير الائتمان النقدي إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي والتي بلغت (*0.666)، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت

(0.036) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة الذي يبلغ (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين الرسملة والأئتمان النقدي للمصارف المبحوثة، فكلما زاد أتباع المصارف لأستراتيجية الرسملة تزيد من قدرة المصرف في منح الأئتمان النقدي، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الأرباط بين متغير الرسملة، ومتغير القروض والتسليفات إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي جداً والتي بلغت (**0.773)، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.009) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة الذي يبلغ (0.01)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين أستراتيجية الرسملة والقروض والتسليفات الممنوحة من قبل المصارف المبحوثة، فكلما زاد أتباع المصارف لأستراتيجية الرسملة تزيد من قدرة المصرف في منح القروض والتسليفات، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الأرباط بين متغير الرسملة، ومتغير الأوراق التجارية المخصومة إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي والتي بلغت (*0.634)، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.049) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة الذي يبلغ (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين أستراتيجية الرسملة والأوراق التجارية المخصومة في المصارف المبحوثة، فكلما زاد أتباع المصارف لأستراتيجية الرسملة تزيد من قدرة المصرف في خصم الأوراق التجارية، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الأرباط بين متغير رأس المال، ومتغير القدرة الأئتمانية إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي جداً والتي بلغت (**0.844)، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.002) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة البالغ (0.01)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين رأس المال والقدرة الأئتمانية للمصارف عينة الدراسة، فكلما زاد رأس المال المصرفي تزداد قدرة المصرف في تقديم الخدمات الأئتمانية، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الأرباط بين متغير رأس المال، ومتغير الأئتمان النقدي إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي والتي بلغت (*0.713)، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.021) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة الذي يبلغ (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين رأس المال والأئتمان النقدي للمصارف عينة الدراسة، فكلما زاد رأس المال في المصارف يزداد الأئتمان النقدي، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الأرباط بين متغير رأس المال، ومتغير القروض والتسليفات إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي والتي بلغت (*0.739)، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.015) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة الذي يبلغ (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين رأس المال والقروض والتسليفات في المصارف المبحوثة، فكلما زاد رأس المال في المصارف تزداد القروض والتسليفات الممنوحة، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الأرباط بين متغير رأس المال، ومتغير الأوراق التجارية المخصومة إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي والتي بلغت (*0.733)، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.016) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة الذي يبلغ (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين رأس المال والأوراق التجارية المخصومة في المصارف المبحوثة، فكلما زاد رأس المال في المصارف تزداد الأوراق التجارية المخصومة، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الأرباط بين متغير الأحتياطيات، ومتغير القدرة الأئتمانية إلى وجود علاقة ارتباط عكسية وبمستوى قوي والتي بلغت (*-0.717)، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.020) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة البالغ (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين الأحتياطيات والقدرة الأئتمانية للمصارف عينة الدراسة، فكلما زادت الأحتياطيات المصرفية تقل قدرة المصرف في تقديم الخدمات الأئتمانية، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير الاحتياطيات، ومتغير الأئتمان النقدي إلى وجود علاقة ارتباط عكسية والتي بلغت (-0.611) ، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.060) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة البالغ (0.05) ، فكلما زادت الاحتياطيات المصرفية تقل قدرة المصرف في منح الأئتمان النقدي، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير الاحتياطيات، ومتغير القروض والتسليفات إلى وجود علاقة ارتباط عكسية قوية والتي بلغت (-0.867^{**}) ، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.001) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة البالغ (0.01) ، وهذا يشير إلى أن زيادة الاحتياطيات المصرفية تقل قدرة المصرف في منح القروض والتسليفات، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير الاحتياطيات، ومتغير الأوراق التجارية المخصومة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية قوية والتي بلغت (-0.726^{**}) ، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.017) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة البالغ (0.05) ، وهذا يشير إلى أن زيادة الاحتياطيات المصرفية تقل قدرة المصرف في خصم الأوراق التجارية، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير النقد في الصندوق، ومتغير القدرة الائتمانية إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي والتي بلغت (0.706^{**}) ، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.023) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة البالغ (0.05) ، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين النقد في الصندوق والقدرة الائتمانية في المصارف المبحوثة، فكلما زاد النقد في الصندوق تزداد قدرة المصرف في تقديم الخدمات الائتمانية، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير النقد في الصندوق، ومتغير الأئتمان النقدي إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي والتي بلغت (0.713^{**}) ، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.021) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي

للدراسة البالغ (0.05) ، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين النقد في الصندوق والأئتمان النقدي في المصارف المبحوثة، فكلما زاد النقد في الصندوق تزداد قدرة المصرف في منح الأئتمان النقدي، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير النقد في الصندوق، ومتغير القروض والتسليفات إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي والتي بلغت (0.756^{**}) ، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.011) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة البالغ (0.05) ، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين النقد في الصندوق والقروض والتسليفات الممنوحة من قبل المصارف المبحوثة، فكلما زاد النقد في الصندوق تزداد قدرة المصرف في منح القروض والتسليفات، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير النقد في الصندوق، ومتغير الأوراق التجارية المخصومة إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي جداً والتي بلغت (0.797^{**}) ، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.006) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة البالغ (0.01) ، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين النقد في الصندوق والأوراق التجارية المخصومة من قبل المصارف المبحوثة، فكلما زاد النقد في الصندوق يزداد عدد الأوراق التجارية المخصومة، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير الفائض القابل للتوزيع، ومتغير القدرة الائتمانية إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي جداً والتي بلغت (0.800^{**}) ، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.005) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة الذي يبلغ (0.01) ، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين الفائض القابل للتوزيع والقدرة الائتمانية للمصارف عينة الدراسة، فكلما زاد الفائض القابل للتوزيع في المصارف تزداد قدرة المصرف في تقديم الخدمات الائتمانية، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير الفائض القابل للتوزيع، ومتغير الأئتمان النقدي إلى وجود علاقة ارتباط طردية

ومستوى قوي والتي بلغت (0.666^*)، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.036) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة الذي يبلغ (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين الفائض القابل للتوزيع والأثمن النقدي للمصارف المبحوثة، فكلما زاد الفائض القابل للتوزيع في هذه المصارف تزداد قدرة المصرف في منح الأثمن النقدي، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير الفائض القابل للتوزيع، ومتغير القروض والتسليفات إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى قوي والتي بلغت (0.810^{**})، وبمستوى معنوية محسوبة التي بلغت (0.005) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة الذي يبلغ (0.01)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين الفائض القابل للتوزيع والقروض والتسليفات بالنسبة للمصارف المبحوثة، فكلما زاد الفائض القابل للتوزيع في هذه المصارف تزداد قدرة المصرف في منح القروض والتسليفات، والعكس صحيح.

- تشير علاقة الارتباط بين متغير الفائض القابل للتوزيع، ود علاقة ارتباط 0.7)، وبمستوى

معنوية محسوبة التي بلغت (0.021) وهذه القيمة معنوية عند المستوى الافتراضي للدراسة الذي يبلغ (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين الفائض القابل للتوزيع الأوراق التجارية المخصومة بالنسبة للمصارف المبحوثة، فكلما زاد الفائض القابل للتوزيع في هذه المصارف تزداد قدرة المصرف في خصم الأوراق التجارية، والعكس صحيح.

وبناءً على نتائج تحليل علاقات الارتباط في الجدول (1) بين متغير الرملة، والقدرة الائتمانية، يتبين تحقق الفرضية الرئيسية للتحليل الإحصائي التي تنص على إن (هناك علاقة تأثير موجبة بين استراتيجيات الرملة وتطوير القدرة الائتمانية في المصارف عينة (الدراسة).

جدول (1) الارتباط بين متغيرات الدراسة على المستوى الحلي والجزئي

المؤشر الكلي	الرملة (X)			رأس المال (X1)	قيمة r	المتغيرات
	الفائض القابل للتوزيع (X4)	النقد في الصندوق (X3)	الاحتياطيات (X2)			
0.666*	0.666*	0.713*	-0.611	0.713*	قيمة r	الأثمن النقدي (Y1)
0.036	0.036	0.021	0.060	0.021	Sig.	
0.773**	0.810**	0.756*	-0.867**	0.739*	قيمة r	القروض والتسليفات (Y2)
0.009	0.005	0.011	0.001	0.015	Sig.	
0.634*	0.711*	0.797**	-0.726*	0.733*	قيمة r	الأوراق التجارية المخصومة (Y3)
0.049	0.021	0.006	0.017	0.016	Sig.	
0.658*	0.800**	0.706*	-0.717*	0.844	قيمة r	المؤشر الكلي للقدرة الائتمانية (Y)
0.039	0.005	0.023	0.026	0.002	Sig.	

*Sig. ≤ 0.05 ; **Sig. ≤ 0.01

المصدر: إعداد الباحثة بالأعتماد على النتائج الإحصائية لبرنامج ال SPSS.

ثانياً: تحليل علاقات التأثير
قامت الباحثة بإجراء علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة
وكما يأتي:

1. التأثير على المستوى الكلي

يوضح الجدول (2) نتائج تحليل الأنحدار بين كل متغير
من متغير الرسملة كمتغير مستقل وبين القدرة الائتمانية كمتغير
تابع بهدف اختبار علاقة التأثير بينهما، حيث اعتمدت
الباحثة على قيم بيتا، وجرى اختبار معنوية (F). ومن تحليل
معطيات الجدول أتضح الآتي:

وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير
الرسملة (متغير مستقل) في متغير القدرة الائتمانية (متغير تابع)
بدلالة قيمة الحد المطلق (B0) البالغة (0.836)، وقيمة

جدول (2) التأثير على المستوى الكلي لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع (Y)	قيمة	قيمة F الحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig.
المتغير المستقل (X)				
	B1	B0		
الرسملة	0.658	0.836	2.473	0.039

قيمة F المحسوبة بدرجة حرية (9).

المصدر: إعداد الباحثة بالأعتماد على النتائج الإحصائية لبرنامج الـ SPSS.

2. التأثير على المستوى الجزئي:
ويمكن تحليل علاقة التأثير الجزئي بين متغيرات الرسملة
ومتغيرات القدرة الائتمانية على النحو الآتي:
أ. تأثير متغيرات الرسملة (المتغير المستقل) في متغير القدرة
الائتمانية (المتغير المستقل)
يوضح الجدول (3) نتائج تحليل الأنحدار بين كل متغير
من متغيرات الرسملة كمتغيرات مستقلة وبين القدرة الائتمانية
كمتغير تابع بهدف اختبار علاقة التأثير بينهما، حيث

الرسملة (B1) البالغة (0.658)، وتعد هذه القيمة معنوية
بدلالة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (2.473) بدرجة حرية
(9) عند مستوى المعنوية (0.039)، وهذه القيمة تقل عن
مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن
قيمة (F) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة
(1.833). وتفسر هذه العلاقة إن المصارف المبحوثة إذا
زادت من تطبيق استراتيجية الرسملة (زيادة رأسمالها) بنسبة
(1%) يزيد من القدرة الائتمانية للمصرف بنسبة (65.8%).

اعتمدت الباحثة على قيم بيتا، وجرى اختبار معنوية (T).
ومن تحليل معطيات الجدول أتضح الآتي:

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير رأس
المال (متغير مستقل) في متغير القدرة الائتمانية (متغير تابع)
بدلالة قيمة الحد المطلق (B0) البالغة (88.354)، وقيمة
رأس المال (B1) البالغة (0.354)، وتعد هذه القيمة معنوية
بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (5.582)، وبدرجة حرية
(9) عند مستوى المعنوية (0.016)، وهذه القيمة تقل عن

مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة رأس المال المصرفي بنسبة (1%) يزيد من القدرة الائتمانية للمصرف بنسبة (35.4%).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير الأحتياطيات (متغير مستقل) في متغير القدرة الائتمانية (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B0) البالغة (88.354)، وقيمة الأحتياطيات (B1) البالغة (-0.435)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-6.621)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.012)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن التأثير عكسي، أي زيادة الأحتياطيات بنسبة (1%) يقلل من القدرة الائتمانية للمصرف بنسبة (43.5%).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير النقد في الصندوق (متغير مستقل) في متغير القدرة الائتمانية (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B0) البالغة (88.354)،

وقيمة النقد في الصندوق (B1) البالغة (0.378)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (4.731)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.017)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة النقد في الصندوق بنسبة (1%) يزيد من القدرة الائتمانية للمصرف بنسبة (37.8%).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير الفائض القابل للتوزيع (متغير مستقل) في متغير القدرة الائتمانية (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B0) البالغة (88.354)، وقيمة الفائض القابل للتوزيع (B1) البالغة (0.347)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (4.103)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.022)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة الفائض القابل للتوزيع بنسبة (1%) يزيد من القدرة الائتمانية للمصرف بنسبة (34.7%).

الجدول (3) التأثير على المستوى الجزئي لمتغيرات الرعملة في متغير القدرة الائتمانية

الأبعاد	قيمة B ₀	قيمة B ₁	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى المعنوية Sig.
رأس المال	88.354	.354	5.582	1.833	.016
الاحتياطيات		-435	-6.621		.012
النقد في الصندوق		.378	4.731		.017
الفائض القابل للتوزيع		.347	4.103		.022

قيمة t المحسوبة بدرجة حرية (9).

المصدر: إعداد الباحثة بالأعتماد على النتائج الإحصائية لبرنامج SPSS.

ب. تأثير متغيرات الرسملة (المتغير المستقل) في متغير الأئتمان النقدي (المتغير المعتمد)

يوضح الجدول (4) نتائج تحليل الأنداد بين كل متغير من متغيرات الرسملة كمتغيرات مستقلة وبين الأئتمان النقدي كمتغير تابع بهدف اختبار علاقة التأثير بينهما، حيث اعتمدت الباحثة على قيم بيتا، وجرى اختبار معنوية (T). ومن تحليل معطيات الجدول أتضح الآتي:

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير رأس المال (متغير مستقل) في متغير الأئتمان النقدي (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B0) البالغة (146.709)، وقيمة رأس المال (B1) البالغة (0.304)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (3.267)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.028)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة رأس المال المصرفي بنسبة (1%) يزيد من قدرة المصرف في منح الأئتمان النقدي بنسبة (4% 30).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير الأحتياطيات (متغير مستقل) في متغير الأئتمان النقدي (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B0) البالغة (146.709)، وقيمة الأحتياطيات (B1) البالغة (-0.696)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-11.112)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.007)، وهذه القيمة تقل بكثير عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر

هذه العلاقة إن التأثير عكسي، أي زيادة الأحتياطيات بنسبة (1%) يقلل من الأئتمان النقدي الممنوح بنسبة (69- 6%).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير النقد في الصندوق (متغير مستقل) في متغير الأئتمان النقدي (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B0) البالغة (146.709)، وقيمة النقد في الصندوق (B1) البالغة (0.324)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (3.973)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.025)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة النقد في الصندوق بنسبة (1%) يزيد من قدرة المصرف في منح الأئتمان النقدي بنسبة (4% 32).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير الفائض القابل للتوزيع (متغير مستقل) في متغير الأئتمان النقدي (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B0) البالغة (146.709)، وقيمة الفائض القابل للتوزيع (B1) البالغة (0.263)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (2.947)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.032)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة الفائض القابل للتوزيع بنسبة (1%) يزيد من قدرة المصرف في منح الأئتمان النقدي بنسبة (26.3%).

جدول (4) التأثير على المستوى الجزئي لمتغيرات الرسملة في متغير الأثمان النقدي

الأبعاد	قيمة B_0	قيمة B_1	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى المعنوية Sig.
رأس المال	146.709	0.304	3.267	1.833	0.028
الاحتياطيات		-0.696	-11.112		0.007
النقد في الصندوق		0.324	3.973		0.025
الفائض القابل للتوزيع		0.263	2.947		0.032

قيمة t المحسوبة بدرجة حرية (9).

المصدر: إعداد الباحثة بالأعتماد على النتائج الإحصائية لبرنامج SPSS.

ت. تأثير متغيرات الرسملة (المتغير المستقل) في متغير القروض والتسليفات (المتغير المعتمد)

يوضح الجدول (5) نتائج تحليل الأحدار بين كل متغير من متغيرات الرسملة كمتغيرات مستقلة وبين القروض والتسليفات كمتغير تابع بهدف اختبار علاقة التأثير بينهما، حيث أتمدت الباحثة على قيم بيتا، وجرى اختبار معنوية (T). ومن تحليل معطيات الجدول أتضح الآتي:

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير رأس المال (متغير مستقل) في متغير القروض والتسليفات (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B_0) البالغة (48.370)، وقيمة رأس المال (B_1) البالغة (0.168)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (3.339)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.018)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة رأس المال المصرفي بنسبة (1%) يزيد من قدرة المصرف في منح القروض والتسليفات بنسبة (1.68%).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير الاحتياطيات (متغير مستقل) في متغير القروض والتسليفات (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B_0) البالغة (48.370)، وقيمة الاحتياطيات (B_1) البالغة (-0.471)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-13.826)، وبدرجة حرية (9) عند

مستوى المعنوية (0.007)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن التأثير عكسي، أي زيادة الاحتياطيات بنسبة (1%) يقلل من القروض والتسليفات الممنوحة بنسبة (1% -47.1%).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير النقد في الصندوق (متغير مستقل) في متغير القروض والتسليفات (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B_0) البالغة (48.370)، وقيمة النقد في الصندوق (B_1) البالغة (0.159)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (3.307)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.022)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة النقد في الصندوق بنسبة (1%) يزيد من قدرة المصرف في منح القروض والتسليفات بنسبة (15.9%).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير الفائض القابل للتوزيع (متغير مستقل) في متغير القروض والتسليفات (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B_0) البالغة (48.370)، وقيمة الفائض القابل للتوزيع (B_1) البالغة (0.578)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (17.542)، وبدرجة حرية (9) عند

(1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة الفائض القابل للتوزيع بنسبة (1%) يزيد من قدرة المصرف في منح القروض والتسليفات بنسبة (8%) (57. قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة مستوى المعنوية (0.004)، وهذه القيمة تقل بكثير عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة

جدول (5) التأثير على المستوى الجزئي لمتغيرات الرسملة في متغير القروض والتسليفات

الأبعاد	قيمة B ₀	قيمة B ₁	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى المعنوية Sig.
رأس المال	48.370	0.168	3.339	1.833	0.018
الاحتياطيات		-0.471	-13.826		0.007
النقد في الصندوق		0.159	3.307		0.022
الفائض القابل للتوزيع		0.578	17.542		0.004

قيمة t المحسوبة بدرجة حرية (9).

المصدر: إعداد الباحثة بالأعتماد على النتائج الإحصائية لبرنامج SPSS.

ث. تأثير أبعاد الرسملة (المتغير المستقل) في الأوراق التجارية المخصصة (المتغير التابع)

يوضح الجدول (6) نتائج تحليل الأتحاد بين كل متغير من متغيرات الرسملة كمتغيرات مستقلة وبين الأوراق التجارية المخصصة كمتغير تابع بهدف اختبار علاقة التأثير بينهما، حيث أتمدت الباحثة على قيم بيتا، وجرى اختبار معنوية (T). ومن تحليل معطيات الجدول أتضح الآتي:

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير رأس المال (متغير مستقل) في متغير الأوراق التجارية المخصصة (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B₀) البالغة (150.140)، وقيمة رأس المال (B₁) البالغة (0.643)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (15.605)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.009)، وهذه القيمة تقل بكثير عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة أعلى بكثير من قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة رأس المال المصرفي بنسبة (1%) يزيد من قدرة المصرف في خصم الأوراق التجارية بنسبة (3% 64).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير الاحتياطيات (متغير مستقل) في متغير الأوراق التجارية المخصصة (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B₀) البالغة (150.140)، وقيمة الاحتياطيات (B₁) البالغة (-0.424)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-11.797)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.012)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة تزيد عن قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن التأثير عكسي، أي زيادة الاحتياطيات بنسبة (1%) يقلل من قدرة المصرف في خصم الأوراق التجارية بنسبة (4% -42).

- وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير النقد في الصندوق (متغير مستقل) في متغير الأوراق التجارية المخصصة (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B₀) البالغة (150.140)، وقيمة النقد في الصندوق (B₁) البالغة (0.188)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (6.479)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.023)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T)

(B1) البالغة (0.512)، وتعد هذه القيمة معنوية بدلالة قيمة (T) المحسوبة والبالغة (12.463)، وبدرجة حرية (9) عند مستوى المعنوية (0.011)، وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة الحاضرة (0.05). كما إن قيمة (T) المحسوبة أعلى بكثير من قيمتها الجدولية والبالغة (1.833). وتفسر هذه العلاقة إن زيادة الفائض القابل للتوزيع بنسبة (1%) يزيد من قدرة المصرف في خصم الأوراق التجارية بنسبة (2%) (51.140). وقيمة الفائض القابل للتوزيع - وجود علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة إحصائية لمتغير الفائض القابل للتوزيع (متغير مستقل) في متغير الأوراق التجارية المخصومة (متغير تابع) بدلالة قيمة الحد المطلق (B0) البالغة (150.140)، وقيمة الفائض القابل للتوزيع

جدول (6) التأثير على المستوى الجزئي لمتغيرات الرملة في متغير الأوراق التجارية المخصومة

الأبعاد	قيمة B ₀	قيمة B ₁	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى المعنوية Sig.
رأس المال	150.140	0.643	15.605	1.833	0.009
الاحتياطيات		-0.424	-11.797		0.012
النقد في الصندوق		0.188	6.479		0.023
الفائض القابل للتوزيع		0.512	12.463		0.011

قيمة t المحسوبة بدرجة حرية (9).

المصدر: إعداد الباحثة بالأعتماد على النتائج الإحصائية لبرنامج SPSS.

الاستنتاجات

بناءً على نتائج الجانب التطبيقي توصل البحث إلى أهم الاستنتاجات وأهمها ما يأتي:

- نستنتج من التحليل الإحصائي على المستوى الكلي إن هناك علاقة ارتباط طردية بين استراتيجية الرملة والقدرة الائتمانية بالنسبة للمصارف المبحوثة، هذا يشير إلى إن زيادة رأس المال يؤدي إلى زيادة القدرة الائتمانية للمصارف المبحوثة، والعكس صحيح.
- تؤكد نتائج التحليل الإحصائي على المستوى الجزئي وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى معنوي بين المتغيرات (رأس المال، النقد في الصندوق، الفائض القابل للتوزيع) مع متغير القدرة الائتمانية للمصارف المبحوثة حيث كلما زاد أحد هذه المتغيرات الثلاث تزيد القدرة الائتمانية للمصرف، والعكس صحيح.

- تؤكد نتائج التحليل الإحصائي على المستوى الجزئي وجود علاقة ارتباط عكسية بين الاحتياطيات والقدرة الائتمانية للمصارف المبحوثة، حيث كلما زادت الاحتياطيات في المصرف تقل القدرة الائتمانية، والعكس صحيح في حالة الانخفاض، وهي حالة تتفق مع المنطق الحالي.
- يتوضح من نتائج تحليل علاقات التأثير، إن هناك علاقة تأثير معنوية لمتغير الرملة في متغير القدرة الائتمانية بالنسبة للمصارف المبحوثة، وبما إن الأرتباط بين هذين المتغيرين كان طردي أي بنفس الاتجاه، فهذا يشير إلى إن زيادة أرباح المصرف لأستراتيجية الرملة (زيادة رأس المال) سيقابله زيادة في القدرة الائتمانية للمصارف عينة البحث.
- نستنتج من نتائج تحليل علاقات التأثير، إن هناك علاقة تأثير معنوية لمتغيرات الرملة (رأس المال، والنقد في الصندوق، والفائض القابل للتوزيع) في متغيرات القدرة الائتمانية (الأئتمان النقدي، القروض والتسليفات، الأوراق التجارية

المخصوصة) بالنسبة للمصارف المبحوثة، وبما إن الارتباط بين هذه المتغيرات كان طردي أي بنفس الاتجاه، فهذا يشير إلى إن أي زيادة في أحد متغيرات الرسملة (رأس المال، والنقد في الصندوق، والفائض القابل للتوزيع) سيقابله زيادة في متغيرات القدرة الائتمانية (الائتمان النقدي، القروض والتسليفات، الأوراق التجارية المخصوصة) للمصارف عينة البحث.

• يتبين من نتائج تحليل علاقات التأثير، إن هناك علاقة تأثير معنوية عكسية لمتغير الاحتياطيات (متغير مستقل) في متغيرات القدرة الائتمانية التابعة (الائتمان النقدي، القروض والتسليفات، الأوراق التجارية المخصوصة) بالنسبة للمصارف المبحوثة، وبما إن الارتباط بين الاحتياطيات وهذه المتغيرات كان عكسي أي بعكس الاتجاه، فهذا يشير إلى إن زيادة في الاحتياطيات سيقابله انخفاض في متغيرات القدرة الائتمانية (الائتمان النقدي، القروض والتسليفات، الأوراق التجارية المخصوصة) والعكس صحيح بالنسبة للمصارف عينة البحث. بناءً على ماتقدم فإن استراتيجية الرسملة لها دور معنوي في تطوير القدرة الائتمانية للمصارف وتعد خيار مهم وحيوي يساعد المصرف في تحقيق أهدافه في تعظيم الأرباح وزيادة النمو.

المقترحات:

بالاعتماد على أستنتاجات البحث يمكن أن نلخص أهم المقترحات التي قد تساعد المصارف المبحوثة في المستقبل، والمتعلقة بأستراتيجية الرسملة ودورها في تطوير القدرة الائتمانية للمصرف، حيث تعد الرسملة من مصادر التمويل الداخلي للمصرف.

• يجب على المصارف دراسة أساليب الرسملة وأتباع أفضل الأساليب التي تزيد من رأس المال المصرفي.

• من المهم أخذ مقررات لجنة بازل ومقررات البنك المركزي بنظر الاعتبار فيما يخص عملية الرسملة أي زيادة رأس المال

بالنسبة للمصارف المبحوثة بحيث يكفي المصرف ويكون كدعامة لحماية المصرف من التعرض لمخاطر التعثر المالي .

• من الضروري أن تستغل المصارف إمكانياتها المالية العالية من أجل التوسع في تقديم الخدمات الائتمانية لكي تتمكن من التطور وتحقيق المزيد من الأرباح ولكي تزيد من قدرتها التنافسية.

• من المهم أن تهتم المصارف المبحوثة في تطوير الخدمات الائتمانية وأستخدام أسلوب التنوع في تقديم الخدمات الائتمانية وعدم التركيز على خدمة معينة لتكون قادرة على المنافسة والأستمرار ولكي لا تتعرض إلى المخاطر.

• الأستفادة من نجاح وخبرة بعض المصارف المبحوثة في تقديم خدمات أئتمانية متنوعة و قدرتها على زيادة رأس المال.

• من المفترض أن تقوم المصارف المبحوثة بتدريب العاملين في المصرف، ومنحهم الحوافز، لتشجيعهم على تقديم أفضل الخدمات إلى الزبائن وبأفضل صورة ممكنة، لكون العاملين يعكسون سمعة وقدرة المصرف من خلال تعاملهم وتقديم الخدمات إلى الزبائن.

• يتعين على إدارة المصرف جمع البيانات بشكل دقيق عن الزبائن قبل منحهم الخدمات الائتمانية، لكي لا يتعرض المصرف إلى مخاطر الديون المعدومة.

• من المهم أن تهتم المصارف المبحوثة بدراسة البيئة الخارجية للمصرف والظروف الاقتصادية والسياسية، والأمنية للبلد لأن كل هذه الأمور قد تشكل مصدر تهديد للمصرف.

• ضرورة أهتمام المصارف المبحوثة بمواكبة التكنولوجيا الحديثة من خلال تقديم الخدمات إلكترونياً بالاعتماد على الحاسوب وشبكة الأنترنت في إدخال البيانات الخاصة بالمصرف والزبائن، وهذا يساعد في تقديم الخدمات بأسرع وقت وأقل كلفة وأكثر دقة.

• تقترح الباحثة للدراسات المستقبلية والتي تتعلق بمتغيرات الدراسة الحالية الآتي:

- دور الرسملة في تعزيز ثقة الزبائن بالمصرف.

- دور الرسملة في تقليل مخاطر التعثر المالي.

- 1- تأثير الرملة في إنشاء فروع جديدة للمصرف.
- 2- استراتيجية الرملة وتأثيرها في ربحية المصرف.
- وبهذا يمكن التأكيد على المصارف بأعتماد استراتيجية الرملة كأحد الخيارات التي ينبغي مراعاتها بشكل كبير عند رغبة إدارة المصارف في تقوية رأسمالها ولاسيما عندما تكون فرص نمو الموجودات متاحة في الساحة المصرفية ويكون قرار الرملة أكثر نجاحاً في حالة توفر فرص الاستثمار إلى جانب فرص نمو موجودات أخرى.
- قائمة المصادر:**
- أولاً: المصادر العربية**
- البنك المركزي العراقي، 2007، القوائم المالية، تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى وزارة المالية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، جمهورية العراق.
- تقرير الاستقرار المالي العالمي، 2009، <https://www.imf.org~/media/Websites/IMF/imported-flagship>
- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2003، القاهرة، مصر.
- أبو حمد، رضا صاحب، 2002، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- التوني، محمود أحمد عبد الرحيم، 2007، الإندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- توفيق، محب خلة، 2011، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دارالفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر.
- الجميل، سرمد كوكب و العبادي، عمر غازي عزيز، 2005، الرملة وعلاقتها بحركة أسعار الأسهم بالتطبيق في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية للمدة 1993-2001، مجلة تنمية الرافدين، العدد 80، المجلد 27، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- الحسيني، فلاح حسن و الدوري، مؤيد عبد الرحمن، 2003، إدارة البنوك-مدخل كمي وأستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الحشاد، عبد المعطي محمد، 2003، سؤال وجواب حول الأعمال المصرفية، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، بيروت، لبنان.
- الخطاب، جودت جعفر، 2009، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر، عمان، الأردن.
- رمضان، زياد و جودة، محفوظ، 2006، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- السمح، ميهوب، 2005، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجمهورية الجزائرية.
- شاهين، علي عبد الله أحمد، 2010، مدخل عملي لقياس مخاطر الأئتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، بحث مقدم في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- شعبان، 2011، الأندماج المصرفي، ندوة في المالية والبنوك LMD/جامعة تبسة كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، <https://www.scribd.com>
- صالح، مظهر محمد و البصري، كمال و عبد النبي، وليد عيدي، 2009، تقييم سياسة الإصلاح المصرفي في العراق (التوصيات)، حلقة نقاشية، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي.
- الطائي، سجي فتحي محمد، 2010، الرملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، نشر بواسطة مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- الطائي، سجي فتحي محمد، 2012، أثر مخاطر التركيز الأئتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية/دراسة تطبيقية على بنك الإسكات الأردني والبنك الأردني الكويتي، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين لسنة 2013، العدد114، المجلد35، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- طه، مصطفى كمال، 2005، عمليات البنوك، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- عبد الله، خالد أمين و الطراد، إسماعيل ابراهيم، 2006، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الله، عقيل جاسم، 1999، النقود والبنوك، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العلي، أسعد حميد، 2013، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الذكرة للنشر والتوزيع، بغداد العراق.

عيسى، مهند حنا نقولا، 2010، إدارة مخاطر المحافظ الأثمانية، ط1، دار الراهة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
الفتلاوي، ميثاق هاتف عبد السادة و الكروي، بلال نوري سعيد و الحميد، سعدي أحمد، بدون سنة، رأس المال الممتلك والودائع ودورها في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف/ دراسة مقارنة بين مصرفي الأردن الكويتي والراجحي للاستثمار، بحث منشور في مجلة أهل البيت، العدد10، كلية ادارة والاقتصاد جامعة كربلاء.

مامندي، غازي، 2012، إدارة البنوك، ط1، مطبعة حجي هاشم للطباعة والنشر، أربيل، العراق.

محمد، سعاد عبدالفتاح و مبارك، مثال مرهون و بابان، رعد فاضل، 2013، قياس كفاية رأس المال "في المصارف الأهلية" دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، معهد الإدارة الرصافة، بغداد، العراق.

المحيسن، عبد الرحمن بن محيسن بن عبد الرحمن، 2006، أحكام رأس مال الشركة المساهمة، بحث تكميلي لنيل الماجستير في المعهد العالي للقضاء قسم السياسة الشرعية شعبة الأنظمة، المعهد العالي للقضاء، المملكة العربية السعودية.

المشهداني، وعد، 2008، الإصلاح المالي والمصرفي في العراق، نشر بواسطة الحوار المتمدن، العدد2233-2008، كلية الإدارة والأقتصاد،

معيوف، أحلام، 2002، العلاقة بين التسهيلات المصرفية وعملية التنمية الاقتصادية، مجلة الراقدين، العدد70، المجلد 24/4، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، العراق.

المولى، رواء أحمد يوسف، 2004، تقييم كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومنظمة التجارة العالمية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العربية للفترة من 1997-2001، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

يونس، حسين، 2008، ماهي الاستراتيجية، <http://husseinyounes.com/?p=54>

نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، 2010، العولمة المصرفية، إضاءات للنشر، العدد الثاني، الكويت.

ثانياً: المصادر باللغة الأنكليزية:

Market Intelligence, 2016, A Syndicated Loan Primer, LeveragedLoan.com. 4.

Dywar, H. J., Gould, j. s., Lopez,R. H., 1999, Optimum Capital/Asset Ratios in the Credit Union Industry: A Managerial Perspective, NO 183, Working Papers, Lubin School of Business, Pace University.

Klimenko, N. &Pfeil, S. &Rochet, J. C., 2015, Bank Capital and Aggregate Credit, Research Un-published, University of Zürich and University of Bonn.

Milton, H. &Christian, C. &Marcus, M., 2017, Bank Capital Risk-Taking and the Composition of Credit, Research Un- published, University of Chicago and University of Pennsylvania and The Wharton School.

Ruthbard, M. N. (2008), The Mystery of BANKING, 2nd Edition, Published by Ludwing Von Mises Institute, Magnolia Avenue, Auburn, Albama.

Sangale, B. & Salve, T. N. & Mulani, M. U. (2013), Fundamental of Banking, University of Pune.

پوخته

ڤه کولینا نوکه به حسی شروفه کرنا په یوه ندیی و کارتیکرنی دناڤهرا زیده کرنا سه رمایی به نکئی و شیانین دانا قه رزان. نه ف ڤه کولینه هه ولدهت بزانیته کاچه ند به نکین تاییهت نه وین ل ئیراقی کاردکهن ل دویف ستراتیجیه تا زیده کرنا سه رمایی دچن، وچه ند کارتیکرنی لسه ر پیشفه برنا خزمه تین به نکئی یی دقه رزدانی. په یوه ندیه کا کارتیکه ر یانه رینی یا هه ی دناڤهرا ستراتیجیه تا زیده کرنا سه رمایی و پیشفه برنا شیانین قه رزدانی یین به نکا. و ل دوماهیکی لیکولین گه هشته نه نجامه کی که زیده کرنا سه رمایی دئ شینوارین نه رینی ل دیفخو هیلیت نه خاسمه لسه ر شیانین بانقی بو دانا قه رزا پیشیازا وژوانا: پیدقیه لسه ر به نکا ڤه کولینا شیوازی زیده کرنا سه رمایی به کن و دویفچونا باشتیرین شیوازی کو رمایی به نکئی زیده بکه ت. ژگرنکترین کلیلیت په یقا: زیده کرنا سه رمایی، خزمه تین به نکئی یی دقه رزدانی، به نکین تاییهت، سسته مئ به نکئی.

ANALYSIS OF THE ROLE OF CAPITALIZATION STRATEGY IN THE DEVELOPMENT OF CREDIT CAPACITY A QUANTITATIVE STUDY OF A SAMPLE OF IRAQI PRIVATE BANKS FOR THE PERIOD (2002 – 2015)

MOHAMED SHAABAN HASSAN* and DALIDA DAWOD PETROS**

*Dept. of Economic, College of Administration And Economics , University Of Duhok, Kurdistan Region-Iraq

**Dept. of Financial and Banking Sciences, College of Administration And Economics , University Of Duhok, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

The present study dealt with the analysis of the relationship between the banking capitalization strategy and the credit capacity within a sample of Iraqi private banks within the banking sector. The aim of this study is to try to identify the extent to which private banks operating in Iraq are practicing capitalization strategies or capital increase, and their impact on the development of banking credit services through analyzing the reality of private banking in Iraq and identifying the volume of credit granted by these banks. One of the most important conclusions of this study is the existence of a correlation relationship and a significant effect on the capitalization variable in the credit capacity variable for the surveyed banks. The research concluded that the increase in bank capital has apposite impact on the results of credit capacity. The study reached a set of proposals, the most important of which is that banks should study capitalization methods and follow the best methods that increase bank capital. Keywords: capitalization research, credit services, private banks, the banking system.